أبعاد خطة العمل البيئي للحد من الأزمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

اعداد

د. هبة حاكم كامل محمد

مدرس بقسم التخطيط الاجتماعي

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

الملخص باللغة العربية

تعد قضية الأزمات البيئية والتنمية المستدامة من أهم القضايا التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه الأزمات من آثار ومشكلات تعرقل سير خطط وبرامج التنمية الشاملة التي تقدمها الدولة لمواجهة التحديات في جميع المجالات. وهنا تظهر مشكلة الدراسة الحالية التي تهتم بالتعرف علي الإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة وطبيعة الخطط التي يمكن تطبيقها حيال وقوع أزمات بيئية مستقبلية في ضوء ما يشهده المجتمع المصري من تغييرات وتحديات مرحلة جديدة في طريق التنمية المستدامة.

وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف جمع الحقائق والمعلومات عن الأزمات البيئية والعوامل المؤثرة علي زيادة حدة وخطورة تلك الأزمات في المجتمع المصري. ثم العمل على تصنيف وتحليل مؤشرات حدوث تلك الأزمات والآثار المترتبة عليها من أجل الوصول إلى مقترحات تدعم نجاح خطط العمل المستقبلية للحد من الأزمات البيئية.

وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة علي الأزمات البيئية في المجتمع المصري هي نوع ومضمون الأزمة والنطاق الجغرافي لحدوث الأزمة. أما أهم مؤشرات حدوث الأزمة البيئية فتمثلت في الأستخدام السيئ من المواطنين للموارد الطبيعية، والتقليل من أمكانية حدوث أزمة بيئية.

الكلمات الإفتتاحية :

الأزمات البيئية – التنمية المستدامة – التخطيط الاجتماعى.

Summary

The issue of environmental crises and sustainable development is one of the most important issues of concern to developed and developing societies alike, because of the effects and problems of these crises that hinder the progress of comprehensive development plans and programs that the state provides to face challenges in all areas. Here, the problem of the current study appears, which is concerned with recognizing of the central managing of environmental crises in the Environmental Affairs Agency and the nature of the plans that can be applied in the towards future environmental crises in light of the changes and challenges witnessed by the Egyptian society in a new stage on its course to sustainable development.

This study is considered one of the descriptive and analytical studies aiming at gathering facts and information about environmental crises and the factors affecting the increase in seriousness and severity of those crises in Egyptian society. Then work to classify and analyze occurrence indicators of these crises and their implications in order to realize proposals that support the success of future action plans to reduce environmental crises.

The study outcomes concluded that the most important factors affecting the environmental crises in Egyptian society are the type and content of the crisis and the geographical scope of the crisis occurrence . As for the most important indicators of the occurrence of the environmental crisis, it was represented in the misuse of natural resources by citizens, and the reduction of the possibility of an environmental crisis.

Key words:
Environmental Crises - Sustainable Development - Social Planning.

أولاً: مدخل إلى مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعا في الكتابات السوسيولوجية المعاصرة، وبخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلي وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع، وأصبحت"التنمية" هي المقصد والغاية التي تسعي كل المجتمعات بمختلف مستوياتها سواء كانت المتقدمة أو متأخرة أو في سبيلها للتقدم إلي تحقيقها، والوصول إليها لما تحمله في طياتها من تقدم للمجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث. **(احمد محي خلف، 2020 : 67)**. ويحتل الجدل حول العلاقة بين التنمية والبيئة مكانة هامة دولياً ومحلياً ليس فقط على الأجندة البحثية، ولكن أيضاً على الأجندة الاجتماعية والسياسية. **(سلوى شعراوي جمعة، 1999: 65)**.

وقد أوضح مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية الذي عقد في استكهولم عام (1972) العلاقة بين التنمية والبيئة، واقترح توجهاً يضع في اعتباره العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقف خلف العديد من المشكلات البيئية. (مصطفى كمال طلبة، 1999 : 12).ونتيجة لمؤتمر ستوكهولم تم عقد مؤتمر قمة الأرض الذي عقد عام (1992) في ريودى جانيرو بالبرازيل لمفهوم أصبح واسع الانتشار هو مفهوم "التنمية المستدامة". **(إبراهيم عبد الجليل، 1999 : 86)**.والتي تستهدف توفير الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للجيل الحالي والأجيال القادمة دون أن يأخذ جيل حقوق الجيل الآخر، مع الحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظم دعم الحياة التي توفرها للجيل الحالي وللأجيال القادمة. **(السيد السعيد، 2006 : 113)**.

لذا كان من الضروري أن تكون العلاقة بين التنمية وحماية البيئة في مضمونها علاقة تكاملية. ومن هنا كانت أهمية إدراك البعد البيئي في السياسات والخطط والبرامج والممارسات القومية وذلك في إطار التنمية المستدامة.**(وفية عتيبة، 2004 : 341)**. والتنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة فهي لا تركز علي الجانب البيئي فقط ولكن تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية وهذه الإبعاد متداخلة ومتشابكة فلا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض فهي تعمل في إطار تفاعلي يتم بالضبط والتنظيم والترشيد لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة. **(ماجد احمد إبراهيم، 2019: 7)**.

وتأخذ التنمية المستدامة في الاعتبار القيود الثلاثة الرئيسية التي تفرضها البيئة على جهود التنمية إلا وهى عدم التبذير في استخدام الموارد البيئية والالتزام في استخدام الموارد المتجددة بحدود قدراتها على تجديد نفسها وعدم تجاوز قدرة البيئة على ما تلقيه جهود التنمية من مخلفات، ومن حق كل مجتمع أن يحدد أهدافه التنموية وإستراتيجيته وخططه لتحقيق هذه الأهداف فأن لم يلتزم بهذه القيود الثلاثة فأن التنمية لن تكون دائمة بل ستتوقف وقد تنتهي إلى أوضاع أسوء من تلك التي بدأت عندها جهود هذه التنمية غير المستدامة.**(إحسان محمد احمد، 2018 : 14)**.

ولقد اهتمت الأمم المتحدة بمفهوم التنمية المستدامة، حيث حددت الأهداف الإنمائية للألفية والتي أطلقت عام (2000) بين ثمانية أهداف رئيسية والتي من ضمنها تحقيق الاستدامة البيئية. **(أماني قنديل، 2004 : 377)**. واعتبرت الأمم المتحدة أن عام (2015) هو العام المستهدف والحاجة إلي خطة إنمائية جديدة لما بعد عام 2015، فقد سعت إلي صياغة أهداف جديدة، ففي أغسطس عام 2015 توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة إلي توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للخطة الجديدة " تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ". **(مصطفي عبد العظيم، 2017 : 328)**.

لذا أصبح موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها من الموضوعات التي تلقى اهتماماً متزايداً على كافة المستويات سواء المحلية أو العالمية، فلقد أصبح الارتقاء بمستوى البيئة ومواجهة مشكلاتها ليس نوعاً من الرفاهية وإنما أصبح ضرورة

لتحقيق الأمن بأبعاده المختلفة. لما تمثله مشكلات البيئة من تحدى يواجه مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. **(أحمد صادق رشوان، 2004 : 581).**

ونتيجة لما أحدثه النشاط الإنساني من أضرار بالغة بالبيئة، فقد تسبب النشاط الإنساني غير الرشيد والتعامل غير الواعي مع الموارد الطبيعية كالهواء والماء إلى إحداث الكثير من المشكلات البيئية الخطيرة كارتفاع درجة حرارة الجو وانحسار الأراضي الزراعية، وتلوث مياه الأنهار والبحار والمحيطات واتساع ثقب الأوزون، وتلوث الهواء بالأدخنة والغازات الضارة، وهذه المشكلات باتت تهدد حياة ملايين البشر في عالمنا المعاصر. **(سميرة إبراهيم الدسوقي، 2007 : 2967).** لذا كانت أهمية إيجاد علاقة متوازنة بين الإنسان والبيئة أساسها المصلحة المتبادلة التي تتيح للإنسان العيش المريح وللبيئة استمرار التوازن وهو ما يعرف بالتعايش مع البيئة، فهذه النظرة إذا تم تجاهلها ستؤدى حتما إلى حدوث أزمة مجتمعية. **(السيد حسن البساطى، 2009: 227).**

ونظرا لتعقد المواقف التي تحدثها الأزمات بالمجتمعات وخطورة الآثار المترتبة عليها أصبح من الضروري أن يبنى التدخل المجتمعي لمواجهة الأزمات على معرفة علمية ومهارات وقدرات واقعية باعتبار ذلك الحلقة الأساسية للخروج من موقف الأزمة التي يواجهها الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات ككل. **(منال طلعت محمود، 2010 : 1738).**

وتصنف الأزمة من خلال مداخل متعددة، فمن حيث المستوى توجد الأزمة الفردية والجماعية والمجتمعية، ومن حيث المحتوى هناك الأزمة التي يغلب عليها الطابع المادي وتلك التي يغلب عليها الطابع المعنوي... إلخ. وتعد الأزمات البيئية من الأزمات التي تؤثر على حياة الإنسان المادية والمعنوية، وقد يتأثر بها جماعة معينة أو مجتمع جغرافي صغير أو مجتمع قومي كبير، لذا فهي تحتاج إلى تدخل سريع. **(نظيمة أحمد سرحان، 2005 : 43)** .

لذا تعد قضية الأزمات البيئية والتنمية المستدامة من أهم القضايا التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه الأزمات من آثار ومشكلات تعرقل سير خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي تقدمها الدولة لمواجهة التحديات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. **(مصطفى محمد قاسم، 2011 : 3583).**

وهذا ما أكدت عليه بعض الدراسات الأجنبية

حيث أوضحت دراسة **(Kotlyakov, Vladimir, 1996 , 11)** أنه توجد علاقة بين التغيرات العالمية في المناخ وبين ظهور الاحتباس الحراري، والذي سيؤدى إذا لم يتم التعامل معه إلى حدوث أزمة بيئية على المستوى العالمي، وتنادى الدراسة بأهمية التغيير الجذري لدور أفراد المجتمع للاهتمام بالبيئة.

وأيضاً أكدت دراسة **(Miller, Peter Dennis ,2002,410)** أن الأزمات البيئية تزداد حدتها إذا تم تجاهلها، فمثلاً الاجترار العالمي، وفقدان الأوزون.... وغيرها من المشكلات البيئية التى تحتاج إلى زيادة الاهتمام بها وتدخل من قبل الدولة للحد من تلك الأزمات.

كما استهدفت دراسة **(Patterson, George ,2004 , 93)** التعرف على الأدلة الإمبريقية التي تبين مفهوم الأزمة بالخدمة الاجتماعية وكيفية إدارتها والتأثير عليها، كما ركزت الدراسة أيضاً على مفهوم إدارة فريق الأزمة وكيفية تعامله مع الأزمة وإدارتها. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تقوم على تحليل وتوصيف الأزمة لأمثلة على أزمات مجتمعية تصدت الخدمة الاجتماعية لها بالممارسة والتطبيق.

كما قدمت دراسة **(Wilson, Renee,2005 ,292)** منظوراً بديلاً عن الأزمة البيئية وما يمكن القيام به للتصدي لها. وركزت هذه الدراسة على أزمة الاحتباس الحراري وتلوث الهواء وتلوث الماء باعتبارهم نتاج لتدهور البيئة.

وتوصلت الدراسة إلى أن العدالة البيئية هي من أفضل النماذج لحل المشكلات والأزمات البيئية، وأوصت الدراسة بضرورة تقييم النظريات البيئية في ضوء مفهوم التنمية المستدامة.

كما أشارت دارسة **(Coates, John,2005 , 25)** أن الأزمات البيئية تعتبر من الموضوعات التي تهتم بها مهنة الخدمة الاجتماعية، وخاصة على مستوى الاهتمام المهني للخدمة الاجتماعية في شمال أمريكا، كما تؤكد الدراسة أن مفهوم الأزمة البيئية يختلف باختلاف نظرة المهنة من دولة لأخرى أو من ثقافة لأخرى، ويؤثر هذا التباين علي دور الخدمة الاجتماعية سلبياً وإيجابياً حيال التعامل مع تلك الأزمات.

كذلك أكدت دراسة **(Young, Frederick, 2007, 431)** على أن القرن الماضي شهد تغييرات جذرية وتحولات صناعية والتى جلبت مجموعة متنوعة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المجتمع، ولذلك فإنه على المجتمعات مواجهة تحديات قائمة لإعادة تأهيل المناطق الحضرية، وتنظيف مياه المجارى الملوثة، وإعادة زراعة الغابات، ومواجهة تهديدات الاحتباس الحراري وذلك من خلال إدارة الخطط البيئية وتحليلها لمواجهة الأزمة المتوقع حدوثها.

كما أظهرت دراسة **(Horsthemke, Kai, 2009, 22)** أن الدول الأفريقية بدأت تعانى من الأزمات البيئية الناجمة عن الاجترار العالمي، وفقدان التنوع البيولوجي، والزيادة السكانية، والتلوث، والتصحر الشديد.... وغيرها من المشكلات البيئية. وتناقش هذه الدراسة تاريخ التعلم البيئي باعتباره جزءاً من الحل، معتمداً على مقولة (التعليم من أجل التنمية المستدامة) ويركز أيضاً على فكرة التربية البيئية والتعليم البيئي للأجيال الحالية من أجل نمو المجتمع.

وأيضاً أشارت دراسة **(Rezaie, Behnaz, 2009, 192)** إلى أهمية استخدام أنواع مختلفة من الطاقة وتطبيقاتها التقنية وذلك بسبب تزايد الاهتمام حول أزمة الاحتباس العالمي والذي حدث نتيجة عدم الكفاءة فى استخدام الطاقة وزيادة استخدام الغازات المسببة للاحتباس الحراري والذي أدى إلى الإضرار بالبيئة وبحياة الإنسان. وتناقش هذه الدراسة سيناريوهين وهما دراسة ترشيد استهلاك الطاقة، ودراسة أساليب ذكية في استخدام الطاقة في المباني، وذلك للتعرف على أفضل وسيلة للتغلب على أزمة الاحتباس الحراري وأزمة الطاقة، وركزت الدراسة على دور أفراد المجتمع في الحفاظ على الطاقة وعدم هدرها للتغلب على هذه الأزمة.

كما ناقشت دراسة **(Nourse, Akevin, 2009, 269)** التحديات التي تواجه المنظمات ومنها التحديات المجتمعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية ومن بين هذه التحديات زيادة الأزمات المتصلة بالطقس ومنها تغير المناخ والاحتباس الحراري وأكدت الدراسة أن هذه التحديات تخلق حاجة ملحة لوضع خطة فعالة لإدارة الأزمات من خلال التخطيط الكفء للحد من الأزمة.

وأيضاً أشارت دراسة **(Jones, Petter, 2010, 67)** على مفهوم وطبيعة الأزمة البيئية ودور مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال البحث عن إجابات للتساؤلات الآتية :هل الخدمة الاجتماعية قادرة فعلاً على التعامل مع الكثير من القضايا البيئية الحالية وبخاصة قضايا التغير البيئي ؟ وهل الخدمة الاجتماعية كمهنة قادرة مستقبلاً على الاستمرارية والتواجد مهنياً في ظل مثل هذه التحولات البيئية والاجتماعية الجارية على قدم وساق ؟ وتوصلت الدراسة لأهمية التطورات بنظريات التعلم وعلاقة ذلك أو تأثيره علي تطبيق الخدمة الاجتماعية لدورها في القضايا البيئية.

ويتطلب جوهر إدارة الأزمات تصميم وتشغيل وصيانة نظم للإنذار المبكر تكون على درجة حساسية عالية جداً لكافة إشارات الإنذار الحقيقية حتى الخافت منها ووضع خطط مسبقة للاستعداد والوقاية من الأزمات المحتملة. (**محمد**

رشاد الحملاوى، 2002 : 110). لذلك تسعى العديد من المهن والتخصصات الى ايجاد الوسائل التي يمكن من خلالها الاستخدام الأمثل للبيئة ومكوناتها كوقاية من أزمات بيئية مستقبلية. **(منال عيد احمد، 2015 : 173)**

وتعتبر مهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن ارتباطاً بالبيئة وعناصرها فهي تهتم بالإنسان وبيئته لإيجاد أنسب أشكال التوازن بين الإنسان في مختلف صوره كفرد وكعضو في جماعه وكمواطن يعيش في المجتمع، وبين بيئته التي يعيش فيها. **(أسماء سيد حسن، 2017 : 282)**.

كما أن مهنة الخدمة الاجتماعية تسعى دائما إلى الاهتمام بالبيئة بالحفاظ عليها سواء بجهود التوعية، أو بجهود توظيف الموارد من اجلها، أو الإسهام في زيادة فعاليات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة فيها، أو تعريف المواطنين بحقهم في بيئة نظيفة صحية وجميلة، أو تعليمهم كيفية المطالبة والدفاع عنها، أو تحليل كافة الجهود المبذولة لحمايتها، أو العمل علي تحقيق وتأكيد التعاون بين الأفراد والجماعات والمجتمعات وكذلك بين الهيئات المختلفة من اجل النهوض بمستويات البيئة. **(عطيات احمد إبراهيم، 2011 : 2513)**

ويمكن النظر إلى المدخل التنموي وكذلك المدخل البيئي كاتجاهين معاصرين في الخدمة الاجتماعية باعتبارهما أكثر المداخل المهنية ارتباطاً بالجهود الرامية إلى حماية البيئة، حيث يؤكد (ماكميلان) أن الهدف الأساسي لتنمية المجتمع هو مساعدة الناس على التعبير عن رغباتهم الطبيعية لتحسين بيئاتهم التي يعيشون فيها. وهنا تظهر أهمية الخدمة الاجتماعية كمهنة التي عليها أن تحمى الإنسان من الأخطار البيئية وأن تحمى البيئة أصلاً من الأخطار التى يسببها الإنسان. **(أحمد محمد موسى، 2007 : 93)**

وهذا ما يظهر في بعض الدراسات العربية السابقة، حيث توصلت دراسة **(محمد نبيل سعد، 1996)** إلى مجموعة من المؤشرات التخطيطية لحماية البيئة من التلوث ومنها وضع خطة لحماية البيئة ويتعاون فيها الأجهزة الشعبية والتنفيذية، والتعاون مع المؤسسات المختلفة للتوعية بأهمية الوعي البيئي.

وأيضاً هدفت دراسة **(احمد حسنى إبراهيم، 1998)** إلى معرفة مدى ما تحققه برامج حماية البيئة من أهداف خاصة بجهاز شئون البيئة، والتوصل إلى دور مقترح لمهنة الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعلية برامج حماية البيئة بجهاز شئون البيئة. وتوصلت الدراسة إلى أن برامج حماية البيئة يتم التخطيط لها من خلال الاعتماد على ما تراه المحافظة من مشكلات يجب مواجهتها وأيضاً في ضوء إقرار الخطة التي يتم إعدادها من قبل جهاز شئون البيئة. وأثبتت الدراسة أن هناك التزام بخطوات الأسلوب العلمي للتخطيط حيث أن هناك خطوات وإجراءات يتبعها الجهاز في تنفيذ هذه البرامج وبعد إقرار الخطة العامة لها تبدأ بالتنفيذ وتنتهي بتقويم هذه البرامج.

وأوصت دراسة **(أحمد حسن البربري، 1998)** إلي ضرورة الحاجة لإجراء أبحاث ودراسات ميدانية أكثر بهدف التنظير والممارسة من قبل الأكاديميين في الجامعات ومراكز الأبحاث باستخدام منهجية التدخل في الأزمات في جميع مجالات الممارسة في الخدمة الاجتماعية.

وقد هدفت دراسة **(مصطفى محمود مصطفى، 2003)** إلى تحديد دور جهاز شئون البيئة في المجتمع، ووضع تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي بجهاز شئون البيئة. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية قيام الأخصائي بالدور الإداري للجهاز، وتنمية الوعي البيئي للأهالي، وبمشاركة الأهالي في برامج البيئة، وبتدعيم العمل الفريقى بالجهاز، وبالدور التخطيطي داخل الجهاز.

كما أوضحت دراسة **(سمير حسن محمود، 2010)** إلى إن الاستعدادات نحو الأزمة قبل حدوثها استعدادات غير كافيه، وتفتقر إلى استخدام الأسلوب العلمي وخاصة فيما يتعلق بوجود خطط مستقبلية للتعامل مع الأزمة، وكذلك عدم قدرة الجمعيات الأهلية على رصد المؤشرات الخاصة بتوقع حدوث الأزمة.

وقد اهتمت دراسة **(فوزي محمد الهادي، 2010)** بوضع نموذج تسويقي لإدارة الأزمة متمثلا في " الأهداف – المراحل والخطوات – أدوار الأخصائي الاجتماعي – المهارات "وأوضحت الدراسة أن أهم احتياجات التعامل مع الأزمات بصورة عامة هو التعاون البناء والمثمر بين الجميع لدراسة موقف الأزمة ، وتوصلت الدراسة إلي أهم ادوار الأخصائي الاجتماعي الممارس للتعامل مع الأزمة وهو تحديد الواقع المجتمعي ثم تحديد الأهداف لمواجهة الأزمة بصورة سليمة.

وأشارت دراسة **(منال طلعت محمود، 2010)** إلى اختبار تأثير برنامج التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات بالمنظمات غير الحكومية " قبل حدوثها – إثناء حدوثها – بعد حدوثها "، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بعقد دورات تدريبية في موضوعات اتخاذ القرار وإدارة الوقت كأحد محددات فاعلية إدارة الأزمات، وضرورة إعداد سيناريو تدريبي لمواجهة احد الأزمات المتوقعة بالمجتمع المحلي.

كما هدفت دراسة **(عزه محمد حسين ، 2011)** إلى محاولة التعرف على ممارسة تنظيم المجتمع مع منظمات المجتمع المدني في تفعيل جهودها لمسانده المجتمع المحلى وقت الأزمات المجتمعية، وذلك باستخدام ثلاث مؤشرات تنظيمية وهم القوة الإدارية – درجة استقلالية القوة الإدارية – درجة استقلالية المنظمة والقدرة على التخطيط من واقع احتياجات المجتمع.

واهتمت دراسة **(عماد فاروق محمد صالح، 2011)** بتحديد المستوي " المعرفي – الاتجاه – السلوك " لطلاب الجامعة بظاهرة الاحتباس الحراري، وتوصلت إلى أن الاهتمام بتوعية البشر لأدراك مدي خطورة سلوكياتهم يجب أن يوضع في أول قائمة أولويات إي برنامج يستهدف رفع درجة الوعي البيئي لهم، وأوصت الدراسة بضرورة فتح قنوات اتصال مع الجهات المعنية بالبيئة لعقد حلقات نقاشيه حول الظاهرة وكيفية الحد من تأثيراتها السلبية.

وأشارت دراسة **(سميرة إبراهيم الدسوقي، 2013)** إلي تحديد قوة وطبيعة العلاقة بين استخدام التخطيط الاستراتيجي وإدارة أزمة الوقود المصرية، وبينت نتائج الدراسة أهمية التخطيط الاستراتيجي في إدارة أزمة البنزين والسولار من خلال تحديد الفرص المتاحة لتخطي الأزمات، وأن أهم متطلبات نجاح التخطيط الاستراتيجي هو المتابعة المستمرة لتنفيذ الخطة الزمنية لمواجهة تلك الأزمة.

وقد أوضحت دراسة **(ندي نايف العدواني، 2014)** أن أهم العوائق التي تحول دون مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في تقديم المساندة الاجتماعية للمتضررين من الأزمات والكوارث هي قلة البرامج الإرشادية التي تساهم في الدعم المجتمعي للمتضررين من الأزمات، وعدم وجود تخطيط مسبق للأزمات والكوارث المحتمل حدوثها، وكثرة عدد حالات المتضررين وقت الأزمات.

وسعت دراسة **(الجوهرة محمد الدريس، 2018)** إلي التعرف علي دور الخدمة الاجتماعية في مجال الأزمات والكوارث وتوصلت الدراسة إلي أهمية التنسيق بين مؤسسات المجتمع لخدمة المتضررين من الأزمات والكوارث، وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف الدورات التدريبية لممارسي الخدمة الاجتماعية في مواجهة الأزمات والكوارث.

إذن فالخدمة الاجتماعية تتعامل مع مختلف القضايا والمشكلات المجتمعية ومنها المشكلات البيئية وتقدم الحلول والمقترحات وسبيل المواجهة الفعالة لهذه المشكلات، من خلال "تعاملها مع الواقع الإمبريقى، اعتماداً على طرقها المهنية المختلفة . **(شريف سنوسي عبد اللطيف، 2009 : 4)**

ويمكن النظر لطريقة التخطيط الاجتماعي على أنها عملية استقراء مستمرة للأحداث المحتملة التي يمكن أن تؤدى إلى وقوع تهديدات وأزمات وكوارث فى المستقبل وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن تلك الأزمات. **(مصطفى فهمي محمد، 2000 : ص395)**. ويعد التخطيط لإدارة الأزمة من العناصر الفعالة للحد من وقوع الأزمات واحتواء أضرارها وهو ما يعكس ثقافة المجتمع ورؤيته في التنمية والتطوير والتحديث. **(السيد السعيد، 2006 : 113)**

لذا يمكن القول بأن العلاقة بين التخطيط وإدارة الأزمات علاقة ارتباطيه عضوية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها، وأن هذا الارتباط – بين التخطيط وإدارة الأزمات – يستهدف تحقيق الاستمرارية وعدم تعويق جهود وأنشطة التنمية المجتمعية المستدامة. **(عبد العزيز عبد الله مختار، 2008 : 2)**

وتأسيسا لما سبق : فقد اهتمت معظم دول العالم ببذل الجهود الوقائية للحد من الأزمات البيئية، وأنشأت هيئات وإدارات تختص بهذا المجال والبحث عن أساليب مناسبة للتنبؤ بها ومواجهتها **(الجوهرة محمد الدريس، 2018 : 10، 11)**.

والمجتمع المصري ليس بمعزل عن هذا العالم فقد أولي اهتماما بالغا خاصة في السنوات الأخيرة بالاجنده البيئية، حيث تم إنشاء جهاز شئون البيئة وفقا للقانون رقم 4 لسنه 1994 بشأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم 9 لسنه 2009 حيث تضمنت هذه التعديلات إضفاء الشخصية الاعتبارية لجهاز شئون البيئة لمنحه مزيدا من الصلاحيات والإمكانيات اللازمة لتفعيل دوره في حماية البيئة . (وزارة الدولة لشئون البيئة، 2010 : 339)

وهنا تظهر بوضوح مشكلة الدراسة الحالية التي تهتم بالتعرف علي الإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة وطبيعة الخطط التي يمكن تطبيقها حيال وقوع أزمات بيئية مستقبلية في ضوء ما يشهده المجتمع المصري من تغييرات اقتصادية واجتماعية وتحديات مرحلة جديدة في طريق التنمية المستدامة.

من خلال العرض السابق يمكن إجمال أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكله الدراسة كما يلي :

1- أكدت الدراسات على خطورة الأزمات المجتمعية لتأثيرها علي المجتمع ككل، وخاصة الأزمات البيئية.

2- تناولت تلك الدراسات أمثلة للازمات البيئية مثل (الاحتباس الحراري – تلوث الهواء – تلوث الماء – النفايات المفرطة – تدهور البيئة – أزمة الطاقة)، وركز البعض الأخر علي مفهوم تلوث البيئة – الوعي البيئي – المشروعات البيئية – المشكلات البيئية.

3- تنوعت الدراسات من حيث المجال المكاني ما بين (مراكز الشباب – المدارس – الجامعات – الجمعيات الأهلية...)، وكذلك تنوعت من حيث الفئات المستهدفة (الشباب – الطلاب – التلاميذ – أهالي المجتمع – أعضاء الجمعيات الأهلية – المتطوعون...)

4- أوضحت الدراسات إن الأزمات البيئية تزداد حدتها إذا تم تجاهلها وبالتالي تحتاج إلى تضافر جميع الجهود سواء للمؤسسات الحكومية أو غير الحكومية في التخطيط لادارتها.

5- أكدت الدراسات أن موضوع الأزمات البيئية من الموضوعات التي تهتم بها مهنة الخدمة الاجتماعية بطرائقها المختلفة.

6- أبرزت الدراسات دور جهاز شئون البيئة في المجتمع كأحد المؤسسات الحكومية والذي يمثل أولوية في التصدي لكل ما يتعلق بالعمل البيئي، ووضع تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي بجهاز شئون البيئة.

هذا وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في صياغة مشكلة الدراسة وهي (تحديد ابعاد خطة العمل البيئي للحد من الأزمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة)، ومن ثم تحديد الأهداف والتساؤلات وصولا إلي تفسير النتائج.

ثانياً : أهمية الدراسة

1- يمر العالم في السنوات الأخيرة بالعديد من الأزمات البيئية مما يتطلب التخطيط لإدارتها، والمجتمع المصري ليس بمعزل عن هذا العالم، ومن ثم تأتي أهمية هذه الدراسة في السعي إلي تحديد إبعاد خطة العمل البيئي للتعامل مع الأزمات البيئية المتوقع حدوثها للحد من تأثيرها علي الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

2- تأتي هذه الدراسة لتؤكد علي العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة ويتضح ذلك من خلال تطور مفهوم التنمية المستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة وذلك في إطار دمج البعد البيئي في السياسات والخطط والبرامج والممارسات القومية لتحقيق التنمية المستدامة.

3- إيمان الباحثة بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وإتباع طريقة التخطيط الاجتماعي بصفة خاصة في الحد من الأزمات البيئية والعمل علي إدارتها سواء كان " قبل – أثناء – بعد " حدوث تلك الأزمات.

4- وتأتي هذه الدراسة متوافقة مع رؤية قياده الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة عام 2030، حيث تتبني الدولة إستراتيجية ذات ثلاث محاور وأبعاد أساسية هي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي تستهدف أن تكون من خلالها ضمن أفضل 30 دولة علي مستوي العالم، وهنا يظهر بشكل واضح أهمية دراسة كيفية التعامل مع قضية الأزمات البيئية كأحد القضايا التي يمكن أن تلعب دورا هاما في تدعيم نجاح أو إخفاق تحقيق تلك الرؤية الإستراتيجية.

ثالثاً : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي :

"تحديد إبعاد خطة العمل البيئي للحد من الأزمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة".

ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1- تحديد أكثر أنواع الأزمات البيئية خطورة علي المجتمع المصري.

2- تحديد أثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة .

3- التعرف علي متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في الحد من أثارها.

4- تحديد المقترحات التي تدعم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية.

رابعاً : تساؤلات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيسي التالي :

ما إبعاد خطة العمل البيئي للحد من الأزمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ؟

ويتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما أكثر أنواع الأزمات البيئية خطورة علي المجتمع المصري ؟

2- ما العوامل المؤثرة علي زيادة حدة وخطورة الأزمات البيئية في المجتمع المصري ؟

3- ما أكثر المؤشرات الدالة علي حدوث أزمات بيئية في المجتمع المصري ؟

4- ما الآثار المتوقعة للأزمات البيئية علي خفض معدلات التنمية المستدامة ؟

5- ما متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في الحد من أثارها ؟

6- ما المقترحات التي تدعم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية ؟

خامساً: مفاهيم الدراسة

(1) مفهوم خطة العمل البيئي :

تستعرض الباحثة هذا المفهوم بدءا من مفهوم التخطيط، ثم عرض لمفهوم التخطيط البيئي، مرورا بمفهوم الخطة التي تكون بمثابة المخرج لعملية التخطيط، وصولا إلي مفهوم خطة العمل البيئي إجرائيا كما تهتم به الدراسة الحالية.

أ) مفهوم التخطيط Planning

عرفه (أحمد كمال أحمد) بأنه "عمليات تغيير اجتماعي مقصود لنقل المجتمع من صورة إلى صورة أخرى مطلوبة عن طريق الوصول إلى مجموعة من القرارات المتناسقة المتكاملة بحيث لو نفذت لقادتنا إلى تحقيق الأهداف كاملة وفى المواعيد المطلوبة وبأقل التكاليف الممكنة مع حسن الأداء". **(سامية محمد فهمى وآخرون، 1985 : 160)**.

أى أن التخطيط يهتم بدراسة وتنمية الموارد البشرية ويعنى هذا تنمية القدرات والاستعدادات المهنية وكذلك دراسة الموارد المادية والفنية وفى ضوء هذه الموارد يمكن تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها. **(محمود محمد محمود، محمود محمد عرفان، 2003 : 9، 10)**

كما أنه " نسق أساسي من الإجراءات يستهدف العدالة الشاملة لتلبية الحاجات المجتمعية المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، البيئية " **(محمد أحمد عبد الرحيم، 2015 : ص66)**.

ب) مفهوم التخطيط البيئي Environmental planning

تعرف البيئة فى معجم العلوم الاجتماعية بأنها "العوامل الخارجية التى يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره، استجابة فعلية أو استجابة احتمالية، كالعوامل الجغرافية أو المناخية من سطح ونبات وحرارة ورطوبة والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع وتؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع معين". **(أحمد شفيق السكري، 2000 : 180)**

كما تعرف البيئة بأنها "جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية التي تؤثر من الخارج في الكائن الحي والبيئة هي المؤثر الذي يدفع الكائن إلى الحركة والنشاط والسعى". **(أحمد زكى بدوى، 1987: 99)**

وتعرف البيئة أيضاً بأنها "مجموع العوامل الطبيعية والكيميائية والحيوية والعوامل الاجتماعية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر في الحاضر أو في المستقبل على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية". **(محمد عامر أبو المجد، 1996 : 18)**

لذلك يعرف التخطيط البيئي بأنه "مفهوم وفكر ومنهج جديد معاصر في مجالات التخطيط تقوم فيه مشروعات الخطة من منظور بيئي" وبمعنى آخر هو "التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى الاعتبارات البيئية والمردودات البيئية المتوقعة لمشروعات خطط التنمية المقترحة على المدى المنظور وغير المنظور". **(فرج بو بكر المبروك، 2016 : 3)**

وبتعبير موجز هو "التخطيط الذي يطوع خطط التنمية بيئياً". ولا يقتصر دور التخطيط البيئي عند مرحلة وضع الخطة، وإنما يمتد دورة إلى مرحلتي التنفيذ والمتابعة والتقييم لضمان تحقيق أهدافه. **(زين الدين عبد المقصود غنيمى، 2000 : 60)**

كما يعرف بأنه "وضع برنامج يتضمن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة من خلال التوقع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية التي يمكن أن تظهر مستقبلا، واخذ الحيطة والحذر بشأنه عن طريق وضع الخطط اللازمة للوقاية منها

والتقليل من خسائرها". وعليه فالتخطيط البيئي يقوم علي أساس دمج البعد البيئي ضمن إعداد مخططات التنمية باستخدام الموارد البيئية المتاحة بما يكفل استخدامها بشكل متوازن يضمن حقوق الأجيال القادمة. **(امينه كوسام، 2017 : 163)**

ج) مفهوم الخطة plan

هي " عبارة عن وثيقة تعبر عن مجموعة من الأهداف التي تعلن السلطة الحاكمة رغبتها في تحقيقها مع بيان الوسائل المقترحة لتنفيذ هذه الأهداف " . **(إقبال السمالوطي وآخرون، 2017 : 99)**.

كما تعرف بأنها " الوثيقة الرسمية التي تسجل فيها كل الأعمال والأنشطة المتعلقة بما يجب عمله ومتي وكيف يتم عمله"، بل يمكن القول أنها ترجمة فعلية للعملية التخطيطية المستمرة، فكلما تم انجاز خطة معينة يتم الشروع في خطة جديدة وهكذا، فهي المحددة لمسارات عملية التخطيط من حيث الزمان والمكان، بل أنها احدي المكونات الأساسية للتخطيط. **(احمد محيي خلف، 2020 : ص 82)**.

مما سبق يمكن تحديد مفهوم خطة العمل البيئي إجرائياً فى هذه الدراسة بأنها :

وضع مجموعة من الأنشطة والمهام التي تضمن تحقيق مجموعه أهداف محددة تعمل علي الحد من اثأر الأزمات البيئية المحتملة في المجتمع المصري، من خلال البعد الزمني (قبل حدوث الأزمة – أثناء حدوث الأزمة – بعد حدوث الأزمة) وذلك بناءا علي البيانات والمعلومات المتاحة وفي ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة أو التي يمكن إتاحتها،ويتم ذلك في وجود خبراء ومتخصصين وفريق عمل بجهاز شئون وحماية البيئة للتعامل مع الأزمة، و في ضوء السياسة العامة للمجتمع.

(2) مفهوم الأزمة Crisis

الأزمة في اللغة :

الآزِمة : الشِّدَّة والقحط.و أزَم عن الشيء أمسك عنه، والجمع : أَزَمات

(ازِمَ) : فعل

- أزِمَ على يأزَم، أزَمًا، فهو آزِم، والمفعول مأزوم عليه
- أزِم العامُ عليهم :أزَم، ضاق واشتدّ قَحْطُه، قلّ خيرُه .**(قاموس مختار الصحاح، 2020، 1)**

الأزمة في الاصطلاح :

يمكن تعريف الأزمة بأنها "خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية وغالباً ما تكون بفعل الإنسان". **(طارق الجمال، 2007 : 5)**

ويري (حمدى شعبان) الأزمة بأنها "موقف ضاغط تضعف فيه قوى الفرد أو المنظمة أو المجتمع ودفاعياته إلى أدنى قدر ممكن، وهذا الموقف ينشأ ويتطور بسرعة تفوق سرعة المواجهة بالإمكانيات الذاتية، ويحتاج إلى التدخل الفورى والسريع والمنظم، لتخفيف حدة المؤثرات التى تسببه بداية، ثم العمل على عدة مستويات حتى يتم إزالة الموقف الضاغط تماماً، والعودة إلى الحياة الطبيعية مرة أخرى".) **حمدي شعبان، 2005: 335)**

كما عرفها (عبد العزيز مختار) الأزمة بأنها حدث مباغت يواجه الإنسان فى صورة من صور تفاعلاته مع الآخرين كفرد أو كعضو داخل أسرة أو جماعة أو كمستفيد من خدمات مؤسسة (منظمة) أو كمشتغل فيها أو كمواطن يعيش داخل مجتمع محلى أو ينتمي إلى مجتمع وطني (قومي) ويترتب على هذا الحدث وجود خلل أو اضطرب بنائي أو

وظيفي كمي أو نوعى فى نظام حياة الإنسان يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقتية أو فترية (دورية) أو دائمة على نمط وأسلوب معيشته، ويستوجب ذلك تدخلاً مخططاً لمواجهة هذا الخلل ومساعدة منظمة ومعد لها مسبقاً للتعامل مع ذلك الاضطراب فى حياته بما يؤدى إلى إعادة الاستقرار النسبي لحياة الإنسان واستعادة الشعور بالأمن الفردي والأمان الجماعي والحماية المجتمعية المشروعة والمنظمة وبما لا يعوق جهود التنمية المجتمعية المستدامة. **(عبد العزيز عبد الله مختار، 2008: 1)**

مما سبق يمكن تعريف الأزمة البيئية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها :

هو موقف طارئ في المجتمع المصري ينتج عنه تغيرات بيئية لها تداعيات وتأثيرات مختلفة علي المجتمع ككل، ويخرج عن إطار العمل المعتاد بجهاز شئون حماية البيئة، ولا يمكن مواجهته بالحلول المعتادة ويتطلب ضرورة وجود تصور حول كيفية استخدام أساليب إدارية وتخطيطية وتنفيذية، وسرعة ودقة فى اتخاذ القرارات للتخفيف أو الحد من شدة الأزمة بمراحلها المختلفة.

(3) التنمية المستدامة Sustainable Development

طرح مفهوم التنمية المستدامة كبديل عن المفاهيم والنماذج التنموية الحالية التى أضرت بالإنسان والبيئة، والتنمية المستدامة اصطلاح شاع استخدامه منذ صياغته فى تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ويقصد بها توفير احتياجات الأجيال الراهنة دون حرمان الأجيال القادمة من حقها فى الحصول على احتياجاتها. **(مصطفي أحمد حسان، 2003 : 15)**

وعرفت التنمية المستدامة من قبل الوكالة العالمية للبيئة والتنمية بأنها : التنمية التى تواجه احتياجات الأفراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتهم. **(زينب معوض الباهي، 2006 : 101)**

وهناك إجماعاً عاماً على أن التنمية المستدامة تتضمن : **(زينب معوض الباهي، 2006 : 102)**

أ – الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتهم.

ب– الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية، وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت لتدهور وسوء الاستخدام.

ج – الأخذ بسياسات التوقعات الوقائية للتعامل مع القضايا البيئية الآخذة فى الظهور، فهذه الممارسة أكثر فاعلية واقتصاداً من التعامل مع هذه القضايا بعد استفحال أمرها.

د – وضع سياسات للبيئة والتنمية نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة.

مما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائياً فى هذه الدراسة بأنها :هى التنمية المقصود والمخططة والموجهة التي تراعى احتياجات الأجيال الحالية مع عدم المساس باحتياجات الأجيال المقبلة، واضعة فى اعتبارها البعد البيئي بالأضافه إلي البعد الاجتماعي و الاقتصادي وما يترتب على ذلك من وعي العاملين بجهاز شئون البيئة عند وضع خطط بمهام محددة للتعامل مع الأزمات البيئية وأثارها حتي لا تؤثر بالسلب علي خفض معدلات التنمية المستدامة في المجتمع المصري سواء كان على نحو علاجي أو وقائي أو تنموي.

سادساً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

1- **نوع الدراسة** : تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف جمع الحقائق والمعلومات عن الأزمات البيئية والعوامل المؤثرة علي زيادة حدة وخطورة تلك الأزمات في المجتمع المصري. ثم العمل على تصنيف وتحليل مؤشرات حدوث تلك الأزمات والآثار المترتبة عليها من أجل الوصول إلى مقترحات تدعم نجاح خطط العمل المستقبلية للحد من الأزمات البيئية.

2- **منهج الدراسة** :اتساقا مع نوع الدراسة فقد أعتمدت الباحثة علي منهج المسح الاجتماعي الشامل للسادة للعاملين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة.

3- **أدوات الدراسة:** تمثلت أدوات جمع البيانات في استمارة استبيان للسادة العاملين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة.

- **وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:**

1- قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان للسادة العاملين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة حول الحد من الأزمات البيئية كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالرجوع إلى الإطار النظري الموجه للدراسة، والرجوع إلى الدراسات السابقة المتصلة لتحديد أبعاد الدراسة.

2- اشتملت استمارة استبيان للسادة العاملين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة على سبع محاور كالأتي

المحور الأول : البيانات الأولية.

المحور الثاني : أنواع الأزمات البيئية في المجتمع المصري.

المحور الثالث : العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية في المجتمع المصري.

المحور الرابع : مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري.

المحور الخامس : آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة.

المحور السادس : متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في الحد من آثارها.

المحور السابع : مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية.

3- صدق الأداة:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم عرض الأداة على عدد (5) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن (80%), وفي نهاية هذه المرحلة تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

(ب) صدق المحتوي " الصدق المنطقي ":

للتحقق من هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالإطلاع علي الأدبيات والكتب، والأطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة. ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، من حيث تحديد أبعاد خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها.

(ج) صدق الاتساق الداخلي:

اعتمدت الباحثة في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستمارة استبيان المسئولين على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (10) مفردات من المسئولين بوزارة الدولة لشئون البيئة مجتمع

الدراسة. وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (1) يوضح الاتساق الداخلي بين أبعاد استمارة استبيان المسئولين ودرجة الاستبيان ككل

(ن=10)

م	الأبعـــاد	معامل الارتباط	الدلالة
1	أنواع الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.655	**
2	العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.603	**
3	مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.791	**
4	آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة	0.752	**
5	متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها	0.745	**
6	مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية	0.614	**

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

معظم أبعاد الأداة دالة عند مستوى معنوية (0.01) لكل بعد على حدة، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

4- ثبات الأداة:

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا . كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستمارة استبيان المسئولين، وذلك بتطبيقها على عينة قوامها (10) مفردات من المسئولين بوزارة الدولة لشئون البيئة مجتمع الدراسة. وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (2) يوضح نتائج ثبات استمارة استبيان المسئولين باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ)

(ن=10)

م	الأبعـــاد	معامل (ألفا . كرونباخ)
1	أنواع الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.81
2	العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.86
3	مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري	0.89
4	آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة	0.80
5	متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها	0.88
6	مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية	0.82
	ثبات استمارة استبيان المسئولين ككل	0.85

يوضح الجدول السابق أن:

معظم معاملات الثبات للأبعاد تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها وأصبحت الأداة في صورتها النهائية.

- **تحديد مستوى الحد من الأزمات البيئية كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:**

للحكم على مستوى الحد من الأزمات البيئية كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (3 – 1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (3/2 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول (3) يوضح مستويات المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى أقل من 1.67	**مستوى منخفض**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.67 إلى أقل من 2.35	**مستوى متوسط**
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3	**مستوى مرتفع**

- **أساليب التحليل الإحصائي:**

تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا .كرونباخ)، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ارتباط كا2، ومعامل ارتباط جاما.

سابعاً : مجالات الدراسة :

1- **المجال المكاني** : يتمثل المجال المكاني للدراسة في الإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة.

- وقد تم اختيار **الإدارة المركزية للازمات البيئية بجهاز شئون البيئة** لأنها الجهة المختصة الأكثر ارتباطا بمشكله الدراسة بصفه عامه وبالتخطيط الاجتماعي بصفه خاصة، كما أنها إحدى الإدارات المركزية بالوزارة حيث تختص الإدارة بالمهام الآتية :

أ- متابعة الحد من أخطار الأزمات البيئية ضمن أجندة التنمية المستدامة.

ب- التنسيق مع الجهات المعنية لوضع السياسات الخاصة بالحد من أخطار الأزمات البيئية ضمن الأنشطة التنموية.

ت- تعزيز التأهب للازمات بهدف التصدي لها علي جميع المستويات.

ث- تقديم الاستشارات في المجالات ذات الأولوية للحد من الآثار السلبية للأزمات البيئية.

ج- وضع السياسات العامة للحد من أخطار الأزمات البيئية ضمن أجندة التنمية المستدامة.

ح- أعداد خطة للطوارئ البيئية والتنسيق بين الجهات المعنية لإعداد برامج مواجهة الأزمات البيئية.

2- **المجال البشرى** :السادة العاملين بالإدارة المركزية للازمات البيئية وعددهم (24).

3- **المجال الزمني** : وتبدأ منذ إعداد الجزء النظري للدراسة وتصميم أدوات الدراسة وصولاً إلى تطبيق الجزء الميداني وتحليل واستخلاص النتائج والتوصيات.

نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف المسئولين بوزارة الدولة لشئون البيئة مجتمع الدراسة:

جدول (4) يوضح وصف السادة العاملين بالإدارة المركزية للازمات البيئية مجتمع الدراسة

(ن=24)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السن	42	8
2	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	14	3
3	عدد الدورات التدريبية	3	1
م	النوع	ك	%
1	ذكر	19	79.2
2	أنثى	5	20.8
	المجمـوع	24	100
م	المؤهل العلمي	ك	%
1	مؤهل جامعي	10	41.7
2	دراسات عليا	14	58.3
	المجمـوع	24	100
م	الوظيفة	ك	%
1	مدير عام الإدارة المركزية للأزمات البيئية	1	4.2
2	مدير غرفة العمليات بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	1	4.2
3	مدير إدارة بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	1	4.2
4	باحث شئون إدارية بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	2	8.3
5	باحث شئون بيئية بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	7	29
6	باحث ميداني بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	4	17
7	أخصائي خدمة مواطنين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	2	8.3
8	أخصائي علاقات عامة بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	2	8.3
9	مبرمج بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	1	4.2
10	إداري بالإدارة المركزية للأزمات البيئية	3	13

المجمـوع		24	100
م	نوعية الدورات	ك	%
1	دورة التخطيط الاستراتيجي	10	41.7
2	دورة الوعي البيئي	8	33.3
3	دورة مكافحة التلوث البيئي	14	58.3
4	دورة علاقات عامة	7	29.2
5	دورة إدارة الجودة	5	20.8
6	دورة مكافحة الفساد الإداري	6	25
7	دورة إعداد المبادرات	4	16.7

يوضح الجدول السابق أن:

- متوسط سن السادة العاملين بالإدارة المركزية (42) سنة, وبانحراف معياري (8) سنوات تقريباً.

وهذا يدل علي أن تلك المرحلة العمرية لديها خبرة كافية في التعامل مع برامج وأنشطة الجهاز. ولكن تري الباحثة ضرورة استثمار فئة الشباب في العمل بالوزارة وذلك لان هذه الفئة هي التي لديها الطاقة للعمل والإنتاج والعطاء والرغبة في انجاز الأعمال والقدرة علي أعطاء أفكار جديدة .

- متوسط عدد سنوات الخبرة في مجال العمل (14) سنة, وبانحراف معياري (3) سنوات تقريباً. ويدل ذلك علي اكتسابهم الخبرة وقدرتهم علي اتخاذ القرار الملائم لمواجهه الأزمات ووضع السياسات ألعامه للحد من أخطار الأزمات البيئية ضمن أجنده التنمية المستدامة.

- متوسط عدد الدورات التدريبية التي حصل عليها المسئولون (3) دورات وبانحراف معياري دورة واحدة تقريباً. وهذا يؤكد أن جهاز شئون البيئة يهتم بتنمية قدرات السادة العاملين لمواجهه الأزمات البيئية. وذلك لزيادة خبراتهم ومعارفهم عن كل ما يرتبط بالمجال البيئي. وقد يرجع هذا الاهتمام إلي زيادة الوعي والتثقيف بالأساليب العلمية والعملية المطبقة في هذا المجال، ودراسة المشكلات البيئية التي ظهرت في المجتمع وكيفية مواجهتها، ومعرفه المفاهيم المستحدثة علي الساحة العالمية، مع تزويد العاملين بالمهارات اللازمة، حيث أن حدوث الأزمات دون الاستعداد لها يخلف خسائر عديدة.

- أكبر نسبة من السادة العاملين بالإدارة المركزية ذكور بنسبة (79.2%), بينما نسبة الإناث (20.8%).وقد يرجع ذلك إلي إقبال الذكور للعمل بجهاز شئون البيئة، وطبيعة العمل بهذه الإدارة والمشاركة في عملية اتخاذ القرار الأمر الذي يتطلب الذكور أكثر من الإناث. وتفضل الباحثة التنوع في العمل من (الذكور – الإناث) حيث أن ذلك يساعد علي التنوع في الآراء والخبرة والمشاركة في العمل.

- أكبر نسبة من السادة العاملين بالإدارة المركزية حاصلين علي دراسات عليا بنسبة (58.3%), يليه الحاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (41.7%). ويدل ذلك علي أن السادة المسئولين بالإدارة من حمله الدراسات العليا وهي الفئة

المثقفة التي لديها الوعي والإدراك بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها وكذلك معرفتهم بالتنمية المستدامة وأهميتها بالنسبة للمجتمع، كما ان لديهم القدرة علي أستخدام الأساليب العلمية لاتخاذ القرار بناءا علي أسس موضوعيه مدروسة بدقه.

- أكبر نسبة من السادة العاملين بالإدارة المركزية وظيفتهم باحث شئون بيئية بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بنسبة (29%), يليه باحث ميداني بالإدارة المركزية للأزمات البيئية (17%)، ثم إداري بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بنسبة (13%)، يليه باحث شئون إدارية بالإدارة المركزية للأزمات البيئية وأخصائي خدمة مواطنين بالإدارة المركزية للأزمات البيئية وأخصائي علاقات عامة بالإدارة المركزية للأزمات البيئية (8.3%)، وأخيراً مدير عام الإدارة المركزية للأزمات البيئية ومدير غرفة العمليات بالإدارة المركزية للأزمات البيئية ومدير إدارة بالإدارة المركزية للأزمات البيئية ومبرمج بالإدارة المركزية للأزمات البيئية بنسبة (4.2%).

- أكبر نسبة من السادة العاملين بالإدارة المركزية نوعية الدورات التدريبية الحاصلين عليها تمثلت فيما يلي: دورة مكافحة التلوث البيئي بنسبة (58.3%), يليه دورة التخطيط الاستراتيجي بنسبة (41.7%), ثم دورة الوعي البيئي بنسبة (33.3%), وأخيراً دورة إعداد المبادرات بنسبة (16.7%).

المحور الثاني: أنواع الأزمات البيئية في المجتمع المصري:

جدول (5) يوضح أنواع الأزمات البيئية في المجتمع المصري

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		شديدة الخطورة		خطورة نسبية		لا تمثل خطورة				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أزمة الطاقة	6	25	15	62.5	3	12.5	2.13	0.61	4
2	أزمة الوقود	9	37.5	14	58.3	1	4.2	2.33	0.56	2
3	أزمة المياه	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	1
4	أزمة الاحتباس الحراري	6	25	15	62.5	3	12.5	2.13	0.61	4
5	أزمة التلوث	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	1
6	أزمة النفايات المفرطة	10	41.7	10	41.7	4	16.7	2.25	0.74	3
	البعد ككل							2.44	0.28	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى الأزمات البيئية في المجتمع المصري كما يحددها السادة العاملين بالإدارة المركزية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.44)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

- جاء في الترتيب الأول أزمة المياه, وأزمة التلوث بمتوسط حسابي (2.92). وربما يدل ذلك علي ان الإنسان يعتمد بشكل أساسي علي المياه وبالتالي كلما ازداد النمو السكاني حتما سيزداد الطلب علي مياه الشرب، كما أن هناك الكثير من الصناعات التي تعتمد علي الماء بشكل أساسي مثل توليد الطاقة. أما بالنسبة لأزمة التلوث فقد يرجع ذلك الي أن هناك أنواع للتلوث مثل التلوث الهوائي والتلوث المائي والتلوث البيئي والتلوث الضوضائي... الخ وهذا يزيد من خطورة تلك الأزمة لأنها ترتبط بعضها ببعض. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **(محمد فاروق رضوان، 1992)** و دراسة **(علي إبراهيم علي محرم، 1994)** و دراسة **(عماد الدين عبد الحي، 2000)**.
- وجاء بالترتيب الثاني أزمة الوقود بمتوسط حسابي (2.33), وهذا ما أشارت إلية دراسة **(سميرة إبراهيم الدسوقي، 2013)** أن الأزمة النفطية أو أزمة الوقود ستزداد، حيث تدل كل المؤشرات علي أن الطلب علي الطاقة سيزداد نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان وزيادة استخدام الطاقة وعدم ترجيح ظهور بدائل للنفط كمصدر اقتصادي للطاقة، الأمر الذي يترتب عليه حدوث تلك الأزمة.
- وأخيراً الترتيب الرابع أزمة الاحتباس الحراري بمتوسط حسابي (2.13)، وهذا يتفق مع رأي **(بن يمنية خيرة، 2012)** أن من ضمن الأزمات العالمية التي يمر بها العالم الآن هي أزمة الاحتباس الحراري التي اذا لم يتم تداركها ستؤدي إلي عواقب وخيمة تؤثر علي اقتصاديات الدول ككل بالأضافه إلي المشاكل الصحية والغذائية لمواطنيها.

المحور الثالث: العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية في المجتمع المصري:

جدول (6) يوضح العوامل المؤثرة على زيادة حدة وخطورة الأزمات البيئية في المجتمع المصري

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		أوافق		إلى حد ما		لا أوافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	عدد الأفراد المتأثرين بالأزمة	15	62.5	8	33.3	1	4.2	2.58	0.58	4
2	إمكان توقع حدوث الأزمة من عدمه	12	50	11	45.8	1	4.2	2.46	0.59	6
3	نوع ومضمون الأزمة	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	1
4	النطاق الجغرافي لحدوث الأزمة	15	62.5	9	37.5	-	-	2.63	0.49	2
5	معدل تكرار الأزمة	16	66.7	7	29.2	1	4.2	2.63	0.58	3
6	مدي ارتباط حدوث الأزمة بفعل العوامل الطبيعية	12	50	12	50	-	-	2.5	0.51	5
7	الإنسان المسبب الرئيسي لحدوث الأزمة	6	25	16	66.7	2	8.3	2.17	0.56	7
	البعد ككل							2.54	0.24	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن : مستوى العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية في المجتمع كما يحددها السادة العاملين بالإدارة المركزية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.54)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول نوع ومضمون الأزمة بمتوسط حسابي (2.83), وقد يدل ذلك علي ان هناك أزمات تقع في المجال السياسي أو الاقتصادي أو البيئي... الخ ووفق ذلك فقد تظهر أزمات سياسية أو اقتصادية أو بيئية، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل أزمة المياه ضمن الأزمات البيئية.. وهكذا.

- وجاء بالترتيب الثاني النطاق الجغرافي لحدوث الأزمة بمتوسط حسابي (2.63), وهذا يوضح أن هناك أزمات محلية التي تقع في نطاق جغرافي محدد، وهناك ازمات قومية تؤثر في المجتمع ككل كأزمه الطاقة وأزمة الوقود، وهناك أزمات دولية كأزمة الاحتباس الحراري. اي أن الازمات تختلف من حيث النطاق الجغرافي لها وبالتالي تختلف أهميتها وتأثيرها في المجتمع.
- وأخيراً الترتيب السابع الإنسان المسبب الرئيسي لحدوث الأزمة بمتوسط حسابي (2.17). حيث ان هناك أزمات تحدث بفعل الإنسان نفسه او نتيجة تدخل الإنسان في البيئة بشكل عام مثل تلوث الماء وتلوث الهواء وتلوث البيئة وتسرب الإشعاع... كل ذلك ناتج عن فعل الإنسان.

المحور الرابع: مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري:

جدول (7) مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		أوافق		إلى حد ما		لا أوافق				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	الاستخدام السيئ من المواطنين للموارد الطبيعية	17	70.8	6	25	1	4.2	2.67	0.56	1
2	ندرة الموارد الطبيعية	5	20.8	12	50	7	29.2	1.92	0.72	5
3	ضعف المبادرات التي تهتم بزيادة الوعي البيئي	8	33.3	12	50	4	16.7	2.17	0.7	4
4	عدم وجود أجهزة متخصصة في حماية البيئة	1	4.2	8	33.3	15	62.5	1.42	0.58	6
5	التقليل من إمكانية حدوث أزمة بيئية	7	29.2	16	66.7	1	4.2	2.25	0.53	2
6	نقص في المعلومات الحديثة المرتبطة بالقضايا البيئية	5	20.8	18	75	1	4.2	2.17	0.48	3
	البعد ككل							2.1	0.27	متوسط

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى مؤشرات حدوث الأزمات البيئية في المجتمع المصري كما يحددها الساده العاملين بالادارة المركزية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.1)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول الاستخدام السيئ من المواطنين للموارد الطبيعية بمتوسط حسابي (2.67), وهذا يتفق مع نتيجة الجدول السابق وهو ان هناك ازمات تحدث بفعل الانسان .

- وجاء بالترتيب الثاني التقليل من إمكانية حدوث أزمة بيئية بمتوسط حسابي (2.25), وهذا يتفق مع نتيجه دراسة **(وفاء هانم محمد الصادي 1993)** ان اهم النقاط للتعامل مع الازمة هي التعريف بالازمة وكيفية دراستها وتحديد عناصرها وكيفية التعامل معها وكيفية وضع اساليب ومعايير سليمة لمواجهتها وذلك للتقليل من حدوثها.
- وأخيراً الترتيب السادس عدم وجود أجهزة متخصصة في حماية البيئة بمتوسط حسابي (1.42). وربما يرجع ذلك أنه يوجد بالفعل أجهزة متخصصة في حماية البيئة، ويعتبر جهاز شئون البيئة أحد هذه الأجهزة.

المحور الخامس: آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة:

جدول (8) يوضح آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		تأثير شديد		تأثير متوسط		تأثير ضعيف				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	زيادة عملية الهجرة الداخلية	8	33.3	10	41.7	6	25	2.08	0.78	7
2	حدوث صراعات علي المستوي الداخلي للمجتمع	4	16.7	10	41.7	10	41.7	1.75	0.74	8
3	ظهور مجموعة من الأمراض الجديدة	18	75	5	20.8	1	4.2	2.71	0.55	2

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		تأثير شديد		تأثير متوسط		تأثير ضعيف				
		ك	%	ك	%	ك	%			
4	ارتفاع تكاليف الحياة المعيشية	10	41.7	13	54.2	1	4.2	2.38	0.58	6
5	استنفاذ الطاقات البشرية في مواجهة الأزمات	9	37.5	15	62.5	–	–	2.38	0.49	5
6	بطء عملية المشاركة في التنمية المجتمعية	11	45.8	13	54.2	–	–	2.46	0.51	4
7	قلة العائد من مشروعات التنمية المستدامة	12	50	12	50	–	–	2.5	0.51	3
8	ضعف حصول الأجيال القادمة علي حقها في الموارد الطبيعية	19	79.2	5	20.8	–	–	2.79	0.41	1
	البعد ككل							2.38	0.27	مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة كما يحددها الساده العاملين بالادارة المركزية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.38)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

- جاء في الترتيب الأول ضعف حصول الأجيال القادمة علي حقها في الموارد الطبيعية بمتوسط حسابي (2.79), وهذا يفسر اهمية التنمية المستدامه التي تأخذ في الاعتبار حقوق الاجيال القادمة للمحافظة عليها وتنميتها مع تلبية حقوق الاجيال الحالية. وهذا يؤكد علي أهمية الدراسة الحالية كما سبق توضيح ذلك.
- وجاء بالترتيب الثاني ظهور مجموعة من الأمراض الجديدة بمتوسط حسابي (2.71), وهذا يدل علي ان هناك العديد من الأمراض الناتجه عن بعض الازمات مثل ازمة التلوث فتنتج عنه امراض الرئه وامراض الجهاز العصبي، اما ازمة المياه فتنتج عنه امراض الكلي والفشل الكلوي وامراض الجهاز الهضمي... وهكذا.
- وأخيراً الترتيب الثامن حدوث صراعات علي المستوي الداخلي للمجتمع بمتوسط حسابي (1.75).

المحور السادس: متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها:

(1) متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما قبل الأزمة:

جدول (9) يوضح متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما قبل الأزمة

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	القدرة علي رصد المؤشرات الخاصة بتوقع حدوث أزمات بيئية مستقبلية	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
2	القدرة علي تحديد الأزمات البيئية المتوقعة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
3	إعداد قاعدة بيانات عن نتائج الأزمات البيئية السابقة	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
4	دراسة تجارب الدول الأخرى للاستفادة منها في أزمات مشابهة	18	75	6	25	-	-	2.75	0.44	6
5	التعاون بين مؤسسات الدولة للمساهمة في عملية التقدير بالمخاطر المحتملة للأزمات البيئية	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
6	توفير دورات تدريبية للعاملين بالقطاع البيئي حول كيفية التعامل مع الأزمات	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
7	الاستعانة بالمتخصصين في صياغة خطط مستقبلية	19	79.2	5	20.8	-	-	2.79	0.41	5
8	وضع أكثر من سيناريو للتعامل مع الأزمات البيئية	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
9	توفير برامج توعية للمواطنين حول كيفية الاستعداد لمواجهة الأزمات البيئية المتوقعة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
10	إنشاء إدارة متخصصة لإدارة الأزمات البيئية	17	70.8	6	25	1	4.2	2.67	0.56	7
	البعد ككل							2.85	0.18	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما قبل الأزمة كما يحددها السادة العاملين بالإدارة المركزية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.85)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

- جاء في الترتيب الأول القدرة علي رصد المؤشرات الخاصة بتوقع حدوث أزمات بيئية مستقبلية, وتوفير دورات تدريبية للعاملين بالقطاع البيئي حول كيفية التعامل مع الأزمات بمتوسط حسابي (2.96), وهذا النتيجة تتفق مع دراسة (**أحمد صلاح عبد الرحمن، 2019**) أن هناك خطوات يجب علي كل جهة أتخاذها في هذه المرحلة وهي تحديد أنواع الأزمات البيئية المتوقعة وجمع المعلومات المتوفرة محليا ودوليا عن كيفية مواجهة تلك الأزمات و أعداد مركز للقيادة و عقد الدورات التدريبية اللازمة علي كافه المستويات.

- وجاء بالترتيب الثاني التعاون بين مؤسسات الدولة للمساهمة في عملية التقدير بالمخاطر المحتملة للأزمات البيئية بمتوسط حسابي (2.92), وأخيراً الترتيب السابع إنشاء إدارة متخصصة لإدارة الأزمات البيئية بمتوسط حسابي (2.67). وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة جدول رقم (7).

(2) متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة حدوث الأزمة:

جدول (10) يوضح متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة حدوث الأزمة

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تحديد الأولويات والإجراءات العاجلة اللازمة لمواجهة الأزمة	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
2	معرفة أعداد المتضررين من الأزمة	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
3	استثمار الوقت واستخدامه بفاعلية في التعامل مع معطيات الأزمة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
4	متابعة تطور الأحداث بصورة دورية لمعرفة ردود الأفعال حول الأزمة والتعامل معها	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
5	جمع المعلومات وتحليلها لمواجهة الأزمة	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
6	التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة في استثمار الموارد المتاحة للتعامل مع الأزمة	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
7	توضيح الوضع الراهن مع وسائل الأعلام	15	62.5	9	37.5	-	-	2.63	0.49	5
8	التواصل مع متخذي القرار بصورة مستمرة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
9	المساهمة في الحد من انتشار الإشاعات المغرضة وقت الأزمة	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
10	المرونة في تغيير الأساليب المستخدمة للتعامل مع الأزمة كلما أقتضي الأمر	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
	البعد ككل							2.87	0.17	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة حدوث الأزمة كما يحددها الساده العاملين بالادارة المركزية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.87)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي:

- جاء في الترتيب الأول تحديد الأولويات والإجراءات العاجلة اللازمة لمواجهة الأزمة, وجمع المعلومات وتحليلها لمواجهة الأزمة بمتوسط حسابي (2.96), وتتفق الباحثة مع النتيجه السابقة حيث أن المعلومات هي المدخل الطبيعي لعملية اتخاذ القرار في مراحل الازمه المختلفة، وأن المعلومات الناقصه وغير الدقيقه ستؤدي الي الأعتماد علي الحدس والتخمين والارتجالية وتعارض القرارات التي حتما ما تؤثر علي اتخاذ القرار. وهذا يتفق ايضا مع

دراسة (سعيد عبده نافع، 2017) أن من عوامل النجاح في مواجهه الأزمات أدراك أهمية الوقت، وانشاء قاعدة معلومات دقيقه، وتوافر نظم للأنذار المبكر، وتحديد الأولويات والاستعداد الدائم لمواجهه الأزمات.

- وجاء بالترتيب الثاني متابعة تتطور الأحداث بصورة دورية لمعرفة ردود الأفعال حول الأزمة والتعامل معها, والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المختلفة في استثمار الموارد المتاحة للتعامل مع الأزمة, المساهمة في الحد من انتشار الإشاعات المغرضة وقت الأزمة بمتوسط حسابي (2.92), وأخيراً الترتيب الخامس توضيح الوضع الراهن مع وسائل الأعلام بمتوسط حسابي (2.63). وهذا ما أشارت الية دراسة (علي بن سليمان الحناكي، 2013) أن الأعلام يؤدي دورا رئيسيا في تفاعلات الأزمة سلبا وايجابا، وقد تنامي الدور الأعلامي مع الثورة المعلوماتية والتوسع الفضائي وقد أوجد ذلك أشكالية متبادلة بين المسئولين وأجهزه الأعلام، الامر الذي يستوجب علي الجهه المختصه أن تستعد لخطاب أعلامي متزن وأن تخصص متحدثا رسميا لتقديم المعلومات المطلوبه والتخفيف من حده الشائعات والمعلومات المغلوطه.

(3) متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة:

جدول (11)يوضح متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تقييم الجهود المبذولة في التعامل مع الأزمة	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
2	قياس الحجم الفعلي للازمة والخسائر المترتبة عليها	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
3	المساهمة في إعادة تأهيل المناطق المتضررة بفعل الأزمة	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
4	وضع خطط المواجهة لازمات محتملة حدوثها	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
5	تسجيل وتوثيق كل ما تم من إحداث وإجراءات (قبل – أثناء – بعد) الأزمة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
6	تنظيم لقاءات للحوار بين المسئولين والقيادات المجتمعية لمناقشة ما تم تنفيذه	16	66.7	8	33.3	-	-	2.67	0.48	6
7	الاهتمام بعملية المتابعة الجادة ومراقبة التعافي من الأزمة	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
8	وضع أساليب للمراقبة ومنع التحايل من جانب بعض الأسر المتضررة	16	66.7	8	33.3	-	-	2.67	0.48	6

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
9	وضع قاعدة معلوماتية (إحصائيات) عن نتائج الأزمة	23	95.8	1	4.2	–	–	2.96	0.2	1
10	تدعيم الأمل في المستقبل للمتضررين من أجل المساعدة لإعادة التوازن مرة أخري	19	79.2	4	16.7	1	4.2	2.75	0.53	5
	البعد ككل							2.85	0.19	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة كما يحددها الساده العاملين بالادارة المركزيةمرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.85)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تقييم الجهود المبذولة في التعامل مع الأزمة, ووضع قاعدة معلوماتية (إحصائيات) عن نتائج الأزمة, ووضع خطط المواجهة لازمات محتملة حدوثها, وقياس الحجم الفعلي للازمة والخسائر المترتبة عليها بمتوسط حسابي (2.96), وجاء بالترتيب الثاني الاهتمام بعملية المتابعة الجادة ومراقبة التعافي من الأزمة بمتوسط حسابي (2.92), وأخيراً الترتيب السادس تنظيم لقاءات للحوار بين المسئولين والقيادات المجتمعية لمناقشة ما تم تنفيذه, ووضع أساليب للمراقبة ومنع التحايل من جانب بعض الأسر المتضررة بمتوسط حسابي (2.67).

- **مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها ككل:**

جدول (12)يوضح مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها ككل

(ن=24)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما قبل الأزمة	2.85	0.18	مرتفع	2
2	متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة حدوث الأزمة	2.87	0.18	مرتفع	1
3	متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة	2.85	0.19	مرتفع	3
	المتطلبات ككل	2.86	0.17	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها ككل كما يحددها المسئولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.86)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة حدوث الأزمة بمتوسط حسابي (2.87), وجاء بالترتيب الثاني متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما قبل الأزمة بمتوسط حسابي (2.85), وبانحراف معياري

(0.18), وأخيراً الترتيب الثالث متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية في مرحلة ما بعد الأزمة بمتوسط حسابي (2.85), وبانحراف معياري (0.19).

المحور السابع: مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية:

جدول (13)يوضح مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية

(ن=24)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	زيادة الكثافة السكانية في المجتمع	11	45.8	11	45.8	2	8.3	2.38	0.65	7
2	قله وعي المواطنين بالتعليمات اللازمة للتصرف السليم وقت الأزمة	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
3	عدم استخدام التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع الأزمات	23	95.8	1	4.2	-	-	2.96	0.2	1
4	الصعوبة في رصد الايجابيات والسلبيات التي حدثت في عملية إدارة الأزمة	19	79.2	5	20.8	-	-	2.79	0.41	5
5	تفشي البطالة بين فئات المجتمع	11	45.8	13	54.2	-	-	2.46	0.51	6
6	ضعف المساندة الإعلامية للجهود المبذولة وقت الأزمة	19	79.2	5	20.8	-	-	2.79	0.41	5
7	التضارب في اتخاذ القرارات بشأن التعامل مع الأزمات	20	83.3	4	16.7	-	-	2.83	0.38	4
8	عدم وجود دليل إرشادي لمواجهة الأزمات البيئية المتوقعة	21	87.5	3	12.5	-	-	2.88	0.34	3
9	غياب التخطيط الإنمائي لحماية البيئة ومواردها من الإهدار	19	79.2	5	20.8	-	-	2.79	0.41	5
10	ضعف التشريعات التي تمكن الأجهزة التنفيذية من محاسبة المتلاعبين بموارد البيئة	22	91.7	2	8.3	-	-	2.92	0.28	2
	البعد ككل							2.78	0.17	مستوى مرتفع

يوضح الجدول السابق أن:

مستوى مقترحات تدعيم نجاح خطة العمل المستقبلية في مواجهة الأزمات البيئية كما يحددها الساده العاملين بالادارة المركزيةمرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.78)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول قله وعي المواطنين بالتعليمات اللازمة للتصرف السليم وقت الأزمة, وعدم استخدام التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع الأزمات بمتوسط حسابي (2.96), وجاء بالترتيب الثاني ضعف التشريعات التي تمكن الأجهزة التنفيذية من محاسبة المتلاعبين بموارد البيئة بمتوسط حسابي (2.92), وأخيراً الترتيب السابع زيادة الكثافة السكانية في المجتمع بمتوسط حسابي (2.38).

المحور الثامن: العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لأبعاد الحد من الأزمات البيئية كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

جدول (14) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية السادة العاملين بالإدارة المركزية وتحديدهم لأكثر أنواع الأزمات البيئية خطورة في المجتمع المصري

(ن=24)

م	المتغيرات الديموجرافية	أنواع الأزمات البيئية ككل		
		المعامل المستخدم	قيمة المعامل	الدلالة
1	النوع	كا^2	9.549	غير دال
2	السن	بيرسون	0.216	غير دال
3	المؤهل العلمي	جاما	0.322	غير دال
4	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	بيرسون	0.152	غير دال

* معنوي عند (0.05) ** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن:

لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لأكثر أنواع الأزمات البيئية خطورة في المجتمع المصري، وهذا يعني أن تحديد أكثر أنواع الأزمات البيئية خطورة في المجتمع المصري لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين (النوع، والسن، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

جدول (15) العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لآثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة

(ن=24)

م	المتغيرات الديموجرافية	الآثار ككل		
		المعامل المستخدم	قيمة المعامل	الدلالة
1	النوع	كا^2	6.720	غير دال
2	السن	بيرسون	0.507	**
3	المؤهل العلمي	جاما	0.063	غير دال
4	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	بيرسون	0.030	غير دال

** معنوي عند (0.01) * معنوي عند (0.05)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين سن المسئولين وتحديدهم لآثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة. بمعنى أنه كلما ارتفع سن المسئولين ارتفع تحديدهم لآثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة.

- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لآثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة، وهذا يعني أن تحديد آثار الأزمات البيئية المتوقعة علي خفض معدلات التنمية المستدامة لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين (النوع، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

جدول (16) يوضح العلاقة بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لمتطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها

(ن=24)

م	المتغيرات الديموجرافية	المتطلبات ككل		
		المعامل المستخدم	قيمة المعامل	الدلالة
1	النوع	كا^2	9.708	غير دال
2	السن	بيرسون	0.212	غير دال
3	المؤهل العلمي	جاما	0.313	غير دال
4	عدد سنوات الخبرة في مجال العمل	بيرسون	0.607	**

* معنوي عند (0.05) ** معنوي عند (0.01)

يوضح الجدول السابق أن:

- توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01) بين المؤهل العلمي للسادة العاملين وتحديدهم لمتطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها. بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمسئولين ارتفع تحديدهم لمتطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها.

- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين وتحديدهم لمتطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها، وهذا يعني أن تحديد متطلبات خطة العمل المستقبلية لإدارة الأزمات البيئية للحد من آثارها لا يختلف باختلاف بعض المتغيرات الديموجرافية للمسئولين (النوع، والسن، وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل).

توصيات الدراسة :

أكدت الدراسة الحالية علي العلاقه التبادلية بين أثار الأزمات البيئية وخفض معدلات التنمية المستدامه التي يستهدفها القيادة السياسية لتحقيق رؤية مصر 2030، ولذلك يجب العمل علي وضع خطط مستقبلية والتي تعمل علي الحد من تلك الأثار السلبية. ومن هذا المنطلق وبناءا علي ما قدمته الدراسة من نتائج تقدم الباحثه تصور لدليل استرشادي من أجل تدعيم خطه عمل الادارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة والذي يتكون من :

- أعتبارات أساسية عند التخطيط لمواجهه الازمات البيئية في المجتمع المصري.
- خطوات التنبؤ بمستقبل الأزمات البيئية في المجتمع المصري وأليات تنفيذها المقترحه.
- خطوات الأستعداد لمواجهه الأزمات البيئية المتوقع حدوثها في المجتمع المصري واليات تنفيذها المقترحه.

(1) الاعتبارات التي يجب أن يبني عليها التخطيط لمواجهة الأزمات البيئية في المجتمع المصري:

1- الارتباط بالسياسة العامة للدوله والتي تحدد الاطار والقواعد العامه التي يجب أتباعها في تحقيق التنمية المستدامه بأبعادها المختلفه.

2- ضرورة تحديد الموارد والامكانيات المادية والمالية والمعلوماتية كأساس في وضع خطط العمل المستقبلية.

3- العمل علي توفير الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ادارة ومواجهة الازمات البيئية.

4- وضع تصور حول شكل وطبيعة المخاطر المتوقعه والمحتمل وقوعها مستقبلا.

5- وضع خطة (واضحه – محددة – قابلة للتنفيذ....) للحد من أخطار الأزمات البيئية مع ضرورة مراعاة تحديد الأختصاصات والمسئوليات والواجبات لفريق العمل البيئي.

(2) التنبؤ بمستقبل الأزمات البيئية في المجتمع المصري وأليات تنفيذها المقترحه :

م	خطوات التنبؤ بالمستقبل الأزمات	آليات التنفيذ المقترحة
1	تحديد الهدف	• دعم الأبحاث العلمية في مجال الازمات البيئية وتحديد الدور المطلوب من مهنه الخدمة الاجتماعية مستقبلا. • اعداد قاعدة بيانات عن نتائج الازمات السابقة واستخلاص الخبرات والدروس المستفاده. • الأهتمام بأعداد ادلة للموارد المجتمعية التي يمكن الأستعانه بها أثناء وقوع الأزمات. • توفير الكوادر البشرية المؤهله في مجال البيئة لتحقيق التنمية المستدامه. • تحديد اليات الرصد والمتابعه من الادارة المركزية.
2	تحليل البيئة الداخلية والخارجية	
3	تحليل نقاط القوه والضعف	
4	تحليل الفرص والتهديدات	
5	تحليل الموارد المتاحه	
6	وضع آليات الرصد والمتابعة والتقييم	

(3) خطوات الأستعداد لمواجهه الأزمات البيئية المتوقع حدوثها في المجتمع المصري واليات تنفيذها المقترحه :

م	خطـوات الأسـتعداد لمواجهـه الأزمـات البيئية	اليات التنفيذ المقترحه
1	تحديد الهدف	• تدريب السادة العاملين علي كيفية التعامل مع الخطط البيئية. • اعداد البرامج التنفيذية والزمنية للتعامل مع اخطار الازمات البيئية • اجراء عمليات التثقيف والتوعية للجمهور واستخدام استراتيجيات مستقبلية للتعامل مع الازمات المتوقعه. • الأستخدام الأمثل لوسائل الأعلام لنشر الجهود المبذوله للحد من اخطار الازمات البيئية. • اعداد سيناريو تدريبي لمواجهه أحد الأزمات البيئية المتوقعه. • التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المختلفه. • تحديد اليات الرصد والمتابعه من الادارة المركزية.
2	وضع الخطط المرحلية (قبل – أثناء – بعد) وقوع الأزمه	
3	تحديد الموارد التي يمكن اتاحتها	
4	تحديد فرق العمل	
5	وضع اليات الرصد والمتابعه والتقييم	

مراجع البحث

أولا : المراجع العربية

1- إبراهيم، أحمد حسني. (1998). **تقويم برامج حماية البيئة فى مصر**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. فرع الفيوم. جامعة القاهرة.

2- إبراهيم، عطيات أحمد. (2011). **الممارسة المهنية بطريقة العمل مع الجماعات لتنمية المسئولية الاجتماعية لدي جماعة أصدقاء البيئة**. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 30. الجزء 5. ابريل. القاهرة.

3- ابراهيم، ماجد أحمد. (2019). **محاسبة التنمية المستدامة**. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية.

4- أبو المجد. محمد عامر. (1996). **دور الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة**. دار المعرفة الجامعية. القاهرة.

5- أحمد، إحسان محمد. (2018). **اسهامات جمعيات حماية البيئة فى تحقيق التنمية المستدامة**. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ع 59. ج 5. يناير. القاهرة.

6- أحمد، منال عيد. (2015). **أستخدام المدخل التنظيمى البيئى فى خدمه الجماعه لتفعيل مشاركة التلاميذ فى تنمية البيئة**. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 39. الجزء 4. أكتوبر. القاهرة.

7- الباهي، زينب معوض، وأخرون. (2006). **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة "الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال حماية البيئة"**. شركة ناس للطباعة. القاهرة.

8- البربري، أحمد حسن. (1998). نظرية التدخل في الأزمات في محيط الخدمة الاجتماعية. وحدة بحوث الأزمات. كلية التجارة. جامعه عين شمس. المجلد 1. القاهرة.

9- البساطي، السيد حسن. (2009).**برنامج مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتنمية مشاركة الشباب فى مشروعات التنمية البيئية**. المؤتمر العلمى السنوى العشرون. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم. الجزء الثاني. الفيوم.

10- الجمال، طارق. (2007). **الاستراتيجية العامة لمواجهة الكوارث**. مطابع الشرطة للطباعة والنشر. القاهرة.

11- الحملاوي، محمد رشاد و سماحة، السيد محمود. (2002). **إدارة الأزمات**. مركز التعليم المفتوح. جامعة عين شمس. القاهرة.

12- الحناكي، علي بن سليمان. (2013). مواجهه الأزمات والكوارث والحالات الطارئة في الفروع الأيوائية بوزارة الشئون الأجتماعية. المؤتمر الدولي الأول لادارة الأزمات والكوارث. الجزء 2. السعودية.

13- الدريس، الجوهرة محمد. (2018). **تصور مقترح لدور الخدمة الاجتماعية في مواجهة الازمات والكوارث**. جمعية الاجتماعيين في الشارقة. العدد 137. الجزء 35. ربيع. المملكة العربية السعودية.

14- الدسوقي، سميرة إبراهيم. (2007). **الأبعاد التخطيطية لأداء الجمعيات الأهلية لدورها فى مجال حماية البيئة من التلوث**. المؤتمر العلمي الدولي العشرون. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. المجلد الخامس. القاهرة.

15- الدسوقي، سميرة ابراهيم. (2013). **التخطيط الاستراتيجي وادارة الازمات المجتمعية " دراسة مطبقة علي أزمة الوقود المصرية** ". المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. الجزء 11. مارس. القاهرة.

16- السعيد، السيد. (2006). **استراتيجيات إدارة الأزمات والكوارث "دور العلاقات العامة"**. دار العلوم للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. القاهرة.

17- السكري، أحمد شفيق. (2000). **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**. دار المعرفة الجامعية. الأسكندرية.

18- السمالوطي، أقبال الأمير، وأخرون. (2017). **التخطيط الاجتماعي في اطار التنمية المستدامة في مصر2030**. دار المهندس للطباعة. القاهرة.

19- العدواني، ندي نايف. (2014). **المساندة الاجتماعية للأسر المتعرضة للأزمات والكوارث من منظور تخطيطي**. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 37. الجزء 1. أكتوبر. القاهرة.

20- المبروك، فرج بو بكر. (2016). **أهمية البعد البيئي لتخطيط التجمعات العمرانية الجديدة**. مجلة العلوم والدراسات الأنسانية. كلية الاداب والعلوم. جامعة بنغازي. العدد 24. ديسمبر. ليبيا.

21- المعاني الجامع. (2020).**قاموس مختار الصحاح**. للمزيد أنظر. https://www.almaany.com/

22- الهادي، فوزي محمد، وأخرون. (2010). **دراسة حول نموذج تسويقي لإدارة الأزمة بمؤسسات ممارسة الخدمة الاجتماعية**. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 29. الجزء 7. أكتوبر. القاهرة.

23- بدوي، أحمد زكي. (1987). **معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية**. دار الكتاب اللبناني للنشر. بيروت.

24- جمعة، سلوي شعراوي. (1999). **نظم الإدارة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة**. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. العدد التاسع. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

25- حسان، مصطفي أحمد ، وأخرون. (2003). **البيئة والخدمة الاجتماعية "مفاهيم وقضايا"**. طبعة نور الإيمان. الفيوم.

26- حسن، أسماء سيد. (2017). **التخطيط المرتكز على الاننشطة التعليمية لنشر ثقافه الأستدامه البيئية بين طلاب الخدمه الاجتماعيه**. مجلة الخدمه الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. العدد 58. الجزء2. يونيو. القاهرة.

27- حسين، عزة محمد. (2011). **التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل جهود منظمات المجتمع المدني لمسانده المجتمع المحلى وقت الأزمات المجتمعية**. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 31. الجزء 10. أكتوبر. القاهرة.

28- خلف، أحمد محي و الشاذلي، خلاف خلف. (2020). **التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والأطر والآليات**. دار التعليم الجامعي. الأسكندرية.

29- خيره، بن يمينه و محمد، يعقوب. (2012). التخطيط البيئي في الجزائر. مركز البصيرة للبحوث والأستشارات والخدمات التعليمية. العدد 20. يوليو. الجزائر.

30- رشوان، أحمد صادق. (2004).**العلاقة بين المحددات التنظيمية للمنظمات الأهلية الأعضاء فى شبكة حماية البيئة وتحقيق الشبكة لأهدافها**. المؤتمر العلمي السابع عشر. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. المجلد الثانى. القاهرة.

31- رضوان، محمد فاروق. (1992). أثر التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عمال صناعة الأسمنت في مواجهه مخاطر تلوث بيئة العمل. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. فرع الفيوم. جامعه القاهرة.

32- سرحان، نظيمة أحمد. (2005). **منهاج الخدمة الاجتماعية لحماية البيئة من التلوث**. دار الفكر العربى للنشر. الطبعة الأولى. القاهرة.

33- سعد، محمد نبيل. (1996). **مؤشرات تخطيطية لحماية البيئة الريفية من التلوث**. المؤتمر العلمى السنوى التاسع. كلية الخدمة الاجتماعية. فرع الفيوم. جامعة القاهرة.

34- شعبان، حمدي. (2005). **الإعلام الأمنى وإدارة الأزمات والكوارث**. الشركة العربية المتحدة للتسويق. القاهرة.

35- طلبة، مصطفي كمال. (1999). **قضايا وتحديات البيئة للتنمية**. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. العدد التاسع . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

36- عبد الجليل، ابراهيم. (1999). **تقييم الآثار البيئية للتنمية دروس من مصر**. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. العدد التاسع . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

37- عبد الحي، عماد الدين. (2000). **التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لمواجهة مشكلات تلوث البيئة الريفية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية.فرع الفيوم. جامعة القاهرة.

38- عبد الرحمن، أحمد صلاح. (2019). أسهامات التخطيط الاجتماعي في ادارة الازمات والكوارث بالمجتمع المحلي. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الأجتماعيين. العدد61. الجزء 6. يناير. القاهرة.

39- عبد الرحيم، محمد أحمد، و أبو هرجه، محمد ابراهيم. (2015). **التخطيط الاجتماعي الأسس النظرية والتطبيقية**. دار نور الاسلام للطباعة. القاهرة.

40- عبد اللطيف، شريف سنوسي. (2009).**التدخل المهنى لطريقة العمل مع الجماعات وتنمية المسئولية الاجتماعية لدى أعضاء جماعات أصدقاء البيئة للحفاظ على المحميات الطبيعية.** المؤتمر العلمي السنوي العشرون. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم. الجزء الثانى. الفيوم.

41- عبد المقصود، زين الدين. (2000). **قضايا بيئية معاصرة "المواجهة والمصالحة بين الإنسان وبيئته".** منشأة المعارف للنشر. الاسكندرية.

42- عتيبة، وفية و أنور، حنان. (2004). **البعد البيئي اللازم توافره لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودور المرأة.** المؤتمر العلمي الرابع. المجلس القومي للمرأة. الطبعة الأولى. القاهرة.

43- فرماوي، مصطفي عبد العظيم. (2017).**رؤية إستراتيجية لاستشراف مستقبل تعليم الخدمة الاجتماعية كمتغير في التنمية المستدامة.** مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين. ع 57. ج 2. يناير. القاهرة.

44- فهمي، سامية محمد، وأخرون. (1985). **طريقة الخدمة الاجتماعية فى التخطيط الاجتماعى "التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات".** المكتب الجامعى الحديث. الإسكندرية.

45- قاسم، مصطفي محمد. (2011). **دور المؤسسات الأهلية في الدعم الاجتماعي للأسر عند الأزمات.** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 30. الجزء 8. ابريل. القاهرة.

46- قنديل، اماني. (2004). **تفعيل دور المجتمع المدنى لتحقيق أهداف الألفية وفى مواجهة قضايا المرأة.** المؤتمر العلمي الرابع. المجلس القومي للمرأة. الطبعة الأولي. القاهرة.

47- كوسام، أمنية. (2017). **التخطيط البيئي كألية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامه.** مجلة جيل حقوق الانسان. جامعة محمد لمين. العدد 15. يناير. الجزائر.

48- محرم، علي ابراهيم علي. (1994). دور الخدمة الاجتماعية من منظور طريقة خدمة الجماعة في تنمية قدرات أعضاء الجماعة علي مواجهه بعض مشكلات تلوث البيئة. المؤتمر العلمي السابع. كليه الخدمه الاجتماعية. فرع الفيوم. جامعة القاهرة.المجلد الأول. القاهرة.

49- محمد، عماد فاروق. (2011). **آليات مهنة الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي طلاب الجامعة بظاهرة الاحتباس الحراري.** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 31. الجزء 11. يناير. القاهرة.

50- محمد، مصطفي فهمي. (2000). **دور التخطيط فى إدارة الأزمات والكوارث.** المؤتمر السنوى الخامس لإدارة الأزمات والكوارث. كلية التجارة. جامعة عين شمس. المجلد 4. القاهرة.

51- محمود، محمود محمد ، عرفان، محمود محمد. (2003). **مدخل فى التخطيط للتنمية.** عالم الفكر للطباعة والنشر. الفيوم.

52- محمود، منال طلعت. (2010). **التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لادارة الأزمات بالمنظمات غير الحكومية.** مجلة دراسات فى الخدمه الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 28 . الجزء 4. ابريل. القاهرة.

53- محمود، منال طلعت. (2010). **التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لإدارة الأزمات بالمنظمات غير الحكومية.** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 28. الجزء 4. ابريل. القاهرة.

54- مختار، عبد العزيز عبدالله. (2008). **التخطيط وإدارة الأزمات.** المؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم. الجزء الاول. الفيوم.

55- مصطفي، محمود مصطفي. (2003). **نحو تصور مقترح لدور الأخصائى الاجتماعى بجهاز شئون البيئة.** رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية الخدمة الاجتماعية. فرع الفيوم. جامعة القاهرة.

56- مصطفي، وفاء هانم محمد. (1993). استراتيجيات تنظيم المجتمع المستخدمه مع سكان المجتمع لمواجهه الأزمات. مجلة الخدمة الاجتماعية. الجمعية المصرية للأخصائيين الأجتماعيين. المجلد 11. العدد 37. يونيو. القاهرة.

57- منصور، سمير حسن. (2010). **واقع استخدام مدخل إدارة الأزمة في الجمعيات الأهلية دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأهلية بمحافظة الإسكندرية.** مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان. العدد 28. الجزء 1. ابريل. القاهرة.

58- موسي، أحمد محمد. (2007). **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة.** المكتبة العصرية للنشر. الطبعة الأولى. المنصورة.

59- نافع، سعيد عبده. (2017). استراتيجيات ادارة الأزمات والكوارث بين العلمية والتقليدية. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية. معهد الملك سلمان للدراسات والخدمات الاستشارية. جامعه المجمعه.

60- وزارة الدولة لشئون البيئة . (2009). **تقرير حالة البيئة في مصر.** جهاز شئون البيئة. يونيه. القاهرة.

ثانيا : المراجع الأجنبية

1- Burnam, Sarah . (2007). **the effect of Ethanol cosolvency on benzene** . M.S, United States. Lllinois. Southern Lllinois University at Carbondale.

2- Coates, John . (2005). **The Environmental Crisis Implications for Social Work (References)** . Journal of progressive Human Services. Vol, 16(1).

3- Horsthemke, Kai . (2009). **Learning for the Natural Environment the case against Anthropocentrism**. Journal Articles. Opinion Papers. V6 n10. Oct.

4- Jones, Peter . (2010). **Responding to the Ecological Crisis Transformative Pathways for Social Work Education**. Journal of Social work Education, V. 46 n (1).

5- Kotlyakov, Vladimir. (1996). **Climatic change and the future of the Human environment** . International Social Science Journal. V48 n150 nA p11-23 Dec.

6- Miller, peter Dennis.(2002). **Paradise and Wilderness Images of alternative futures**. Ph.D, United States. Hawaii University of Hawaii.

7- Nourse, Akevin . (2009). **Managers who thrive The use of workplace social support by middle managers during Hurricane Katrina**. Ph.D, United States . California. fielding Graduate University.

8- Patterson, George. (2004). **Police-social Work Crisis Teams Practice and Research Implications (References) Stress**, Trauma and Crisis. An International Journal.Vol. 7(2).

9- Rezaie, Behnaz . (2009) . **Analysis of alternative energy options for buildings**. M.A, Canada. University of Ontario Institute of Technology.

10- Wilson, Renee Collins. (2005). **the banality of environmental degradation**. Ph.D. United States. Minnesota . University of Minnesota.

11- Young, Frederick . (2007). **Deep franciscanism and the writing of wildlife recovery and management plans : the wolves of lake sup**erior . Ph.D, United States. Michigan. Michigan . Technological University.